مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الانتخابات الوطنية ودور الرقابة الدولية عليها في العراق
اسم الكاتب: أ.د. جنان صادق عبد الرزاق، أ.م.د. سميرة حسن عطية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1113
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 17:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الانتخابات الوطنية

ودور الرقابة الدولية عليها في العراق

National Elections and the Role of International Censorship in Iraq

الكلمة المفتاحية : **الإنتخابات الوطنية، الرقابة الدولية، العراق.**

Keywords: National Elections, International Censorship, Iraq.

أ.د. جنان صادق عبد الرزاق

أ.م.د. سميرة حسن عطية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Professor Dr. Jinan Sadiq AbdulRazaq
Al Mustansiriya Center for Arabic and International Studies
E-mail: jinansadeq921@yahoo.com
Assistant Prof. Dr. Samira Hassan Atya
Al Mustansiriya Center for Arabic and International Studies

ملخص البحث

في ظل الظروف العسيرة والمعقدة التي مرت بها المناطق المحررة من قبضة داعش وكثرة انشغال أبناء هذه المناطق في ترتيب أوضاعهم وأمورهم اليومية التي بدأت الأسباب والمبررات لتوعيتهم للمشاركة في الانتخابات.

لذا تتركز اهداف البحث في الآتي :

تعريف الانتخابات ودورها الوطني في العراق ومعرفة ماهية الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية و تحديد نشأة الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية وبيان دور رقابة منظمة الأمم المتحدة على الانتخابات الوطنية وتسليط الضوء على آلية رقابة منظمة الأمم المتحدة على الانتخابات الوطنية

ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث في الآتي

١-أن يتمتع الناخب بالحقوق والحريات السياسة وحقه في التعبير والمشاركة في الانتخابات

٢- ان تساهم الرقابة الدولية على الانتخابات وبشكل كبير وواضح في الحفاظ على حرية الانتخابات ونزاهتها، وتساعد في الوقت نفسه على الاعتراف الدولي بالعمليات الانتخابية ومن ثَمَّ بأنظمة الحكم التي تفرزها تلك الانتخابات.

٣- على الرغم من الدور الذي تلعبه الرقابة الدولية على العملية الانتخابية في معظم دول العالم، إلا إن اغلب النصوص الدولية قد أغفلت هذا الجانب.

٤- إن الرقابة الدولية على العمليات الانتخابية قد تكون رقابة عالمية، تتمثل بالدور الذي تلعبه بعثات الأمم المتحدة من خلال إشرافها على العمليات الانتخابية. وقد تكون الرقابة على المستوى الاقليمي، وهذه تتمثل ببعض المنظمات الإقليمية، كمنظمة الأمن والتعاون الأوربية، فضلاً عن بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى.

٥-إن وجود الرقابة أياً كان نوعها، لا يشكل في أي حال من الأحوال تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول. وهو لا يمس بسيادة الدولة الداخلية أو الخارجية.

هذا وقد خرج البحث بعدد من التوصيات وهي :

١- نقترح تشكيل منظمة دولية دائمة لمراقبة الانتخابات في مختلف دول العالم، وأن تكون هذه اللجنة تابعة لمنظمة الامم المتحدة، على أن تتألف من مجموعة من الدول وعدد من أعضاء المنظمات الدولية المهتمة بهذا الشأن.

٢- على الدول أن لا تشكك بدور الرقابة الدولية، وكذلك البعثات التي ترسلها المنظمات الدولية.

٣- يجب أن تتكفل الدول بتقديم المساعدة لأفراد بعثات المراقبة الدولية، وتوفير الظروف الملائمة لعمل تلك البعثات.

٤- على أفراد المراقبة الدولية التقيد بكافة التعليمات والتوجيهات الصادرة إليهم من مراجعهم.

المقدمـــــة

تشكل توجهات أفراد المجتمع نحو المشاركة في الانتخابات أهمية كبيرة ومؤثرة في حياة المجتمع، ومن المفيد تشخيص توجهاتهم ومساهماتهم في العمل السياسي للمجتمع. ومعرفة التوجهات الرئيسية نحو المشاركة في التصويت أو نحو الامتناع.

إن المعرفة الدقيقة للبرامج وتوجهات المؤسسات العامة والمدنية من بناء برامج وسياسات تدفع لتطوير المجتمع والتي تدفع أبنائه للمشاركة الأكبر مما يعود بالفائدة الإيجابية على التنمية البشرية والسياسة للمجتمع عموماً وعلى مستقبل تطور وتقدم البلد، وأن هذه الوسيلة (الانتخابات) هي التي تضمن للشعب اهتمام من تختارهم من حكام للتلبية احتياجات أفراد المجتمع. لذا فمن الضروري العمل على توعية الناخبين للمشاركة الفاعلة في اختيار من يمثلهم ويلبي طموحاتهم وفق اختيارهم من هو الأصلح ليكون في موقع المسؤولية في اتخاذ القرارات التي تلبي وتحقق تحسين أوضاعها الاقتصادي و السياسية.

لم تكن الانتخابات ظاهرة جديدة بل هي قديمة قدم الحضارات الإغريقية اليونانية ونشأت وتطورت في فرنسا وبريطانية والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر في بعض المجالات وكانت مقتصرة على فئة معينة. ومع تطور المجتمع وتعدد حاجاته ومتطلباته تطورت العملية الانتخابية وأصبحت لها شروطها وقوانينها وقواعدها ونظام يحميها ويخدم مسارها.

مشكلة البحث:

لقد شهدت مناطق عديدة من العراق بعد سيطرة داعش على مناطق واسعة في محافظة نينوى ومناطق أخرى وما قامت به هذه الجماعات الوحشية من قتل ونهب الممتلكات وتعذيب وتشريد الأفراد. فكانت المشاركة في مثل هذه الظروف غير طبيعية وعزوف أبناء هذه المناطق في المشاركة الفاعلة في الانتخابات، وبعد تحرير هذه المناطق لابد من توعية أبنائها للمشاركة في الانتخابات لأنها الحل الوحيد لممارسة الديمقراطية وهي

التي تتيح للشعوب حق اختيار نواب يمثلونهم في ممارسة السلطة السياسية من جهة والوقوف أمام السلطات الحكومية المنتخبة بدورها من جهة ثانية.

أهمية البحث:

في ظل نظام حكم يتمتع بنوع من الديمقراطية تحتل الانتخابات العمود الأساس في هذا النظام، فهي التي تدخل في الممارسات البشرية وتساعد على النهوض بها والأخذ بمتطلباتها، وهي بذلك تعمل على القضاء على الجمود والمحافظة على ديمومة المجتمع في حياته السياسية والاجتماعية. وعليه فأن التوعية في المشاركة في الانتخابات لها دور كبير في مشاركة أفراد الشعب لإقامة حكومة شرعية ينتخبها التي تساعد الموطنين للوصول إلى غاياتهم والعيش بأمان.

أهداف البحث:

في ظل الظروف العسيرة والمعقدة التي مرت بها المناطق المحررة من قبضة داعش وكثرة انشغال أبناء هذه المناطق في ترتيب أوضاعهم وأمورهم اليومية التي بدأت الأسباب والمبررات لتوعيتهم للمشاركة في الانتخابات.

لذا تتركز اهداف البحث في الآتي :

١- تعريف الانتخابات ودورها الوطني في العراق.

٢- معرفة ماهية الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

٣- تحديد نشأة الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

٤- بيان دور رقابة منظمة الأمم المتحدة على الانتخابات الوطنية.

٥- تسليط الضوء على آلية رقابة منظمة الأمم المتحدة على الانتخابات الوطنية.

تعريف الانتخابات:

حركة عامة ظاهرة تهدف إلى تشكيل سياسة ميدانية عملية تشق جذورها من السياسة الكبرى المرتكزة على الحركات وما يكتنفها من مؤثرات بيئية اقتصادية واجتماعية على المدى

الطويل وعلى الاختيارات الفلسفية او الدينية وارتفاعها إلى مستوى يجعلها تخضع إلى دائرة التأثير الحكومي والسياسي[١].

إن المشاركة في الانتخابات تصب في الأهداف التي تتوخى تحقيقها وفي مقدمتها السعي للوصول إلى دولة القانون الذي يشمل مؤسسات الدولة وشكل السلطة ومواقفها وأنواعها، وبالتالي فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسالة المشاركة السياسية، ذلك أن كل اهتمام تولية الحكومات بصوت الشعب يكون اهتماماً بالمشاركة السياسية وبالتالي توسع نطاقها وفاعليتها. في حين أن كل إسكات لصوت الشعب هو تقليص لحجم المشاركة السياسية بمعناها الحقيقي وليس الشكلي ويتضمن تضييق لنطاقها ومدى فاعليته في الحياة السياسية[٢].

تؤدي المشاركة في الانتخابات دوراً مهماً في تكوين للإيديولوجية السائدة في النظام السياسي. فالطبقة الحاكمة تستهدف من خلال الوسائل التي تملكها لا سيما الإعلام والدعاية، تؤثر وتغيير مواقف وآراء مواطنيها على نحو تتوخى منه تحقيق أهداف أو مصالح الخط السياسي الفكري الذي تتبناه، لذلك يجب على الناخب ان يكون رؤى من خلال حياته الخاصة ونشاطاته المهنية وعلاقاته الاجتماعية بعض الانطباعات المباشرة تنجم من ملاحظاته السمعية والبصرية لتكوين حكم على الأحداث ويأمل من حكمه التعبير حسب معتقداته، فالأحكام التي يصدرها تشكل الخصوصية الأساسية لفرد يفكر ويحلل ويستخلص النتائج حسب تقديراته.

لذلك فأن المشاركة في الانتخابات التي تعطي الشرعية للحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النظام السياسي وقراراته المتعلقة بالسياسية العامة للدولة، وأن إسباغ تلك الشرعية يمثل صورة من الرضاء العام على القرارات المتخذة، ومما لاشك فيه ان ذلك الرضاء الشعبي مطلب هام للاستقرار السياسي، وعاملاً فعالاً في تحقيق التقدم

صارت المشاركة في الانتخابات متطلباً أساسياً من متطلبات التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث، لاسيما وأن تلك البلدان لم تعرف المشاركة السياسية الحقيقية، الأكثر

من ذلك أن المشاركة السياسية تمثل أزمة تعانيها معظم تلك البلدان. تنشأ أزمة المشاركة عندما تأخذ جماعة جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر. ولذلك فإنها في الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية، وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة وهي لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة، ولا ريب في أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع مادياً كالتصنيع واستخدام التكنولوجيا، أو إعادة النظر في النظم الزراعية، وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية جديدة تطالب بإشراكها في الحكم. لذلك تتطلب المشاركة في الانتخابات لتكون مشاركة فاعلة تتأثر بشكل أو بأخر بمسألتين هما[٣]:

١- درجة تطور المجتمع وفاعليته مؤسساته. إذ كلما تطور المجتمع وتطورت مؤسساته السياسية كلما صارت المشاركة السياسية فاعلة وبالتالي صارت إمكانية تعزيزها في الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتصاعدة من النظام السياسي.

٢- درجة الوعي السياسي لدى المواطنين بضرورة المشاركة السياسية، فكلما كانت درجة الوعي عالية كلما عرف المواطن أهميتها في تعزيز دوره في مجتمع، وكلما انخفض ذلك الوعي أو غيب بفعل النظام السياسي كلما تشوه المعنى الحقيقي للمشاركة السياسية واقتصارها على النخبة بمقابل تهميش شرائح المجتمع الأخرى.

وبناءً على ما تقدم فأن مشاركة الناخبين في الانتخابات تعد الركيزة الأساسية لتكوين الحكم في البلد لذلك يجب ان ترتكز على :

١- إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية وسعيه إلى توسيعها لكي لا تتحول إلى مطلب مجتمعي تهز شرعيته.

٢- تمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات الدولة بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

٣- خضوع الحكومة لصوت الشعب آرائه وانتماءاته ومطالبة لا أن تكون مطالبة منقطعة الصلة بالحكومة، أي الاستجابة للمطالب المجتمعية.

٤- أن تكون للنظام السياسي القدرة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على الاستجابة لمطالب الشرائح الاجتماعية المتصاعدة، وهذه مسؤولية المؤسسات السياسية التي ينبغي ان تكون لها قابلية التكيف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع وفي الوقت نفسه قادرة على الاستجابة لها. وهذا الإجراء ضامن لعدم التهميش والإبعاد عن مجمل العملية السياسية.

ماهية الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية :

إن أساس عملية رقابة الانتخابات إنما ترجع إلى مجموعة الأفكار السياسية الأولى التي تهدف إلى تحقيق الحكم الصالح وبناء المؤسسات الديمقراطية في الدول الداخلة في عملية الصراع الديمقراطي. فالرقابة على الانتخابات تهدف بشكل أساسي إلى الارتقاء بواقع المواطنين وكذلك لكسب ثقة المجتمع الدولي ليس فقط في العملية الانتخابية، بل لما تنتجه قانوناً من حكومة وفق المبادئ الدستورية والنصوص القانونية. فعملية مراقبة الانتخابات تزيد من ثقة المواطن بالعملية الانتخابية وكذلك تؤكد للأحزاب المشككة بنتائج العملية الانتخابية بأن تلك الأخيرة قد تمت وفقاً للقانون الانتخابي. وهذا يساهم في منح نظام الحكم الجديد على ثقة المجتمع الدولي لأن نتائج الانتخابات جاءت معبرة عن الإرادة الحقيقية للشعب. وبالحصول على الثقة الوطنية والدولية في الانتخابات فإن المراقبين يكونون قد ساهموا بإنجاح الانتخابات وقبول النتائج ودعم الحكومة المنبثقة عنها[٤].

نشأة الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية:

لم تظهر الرقابة الدولية على الانتخابات إلا من خلال دور الأمم المتحدة في إرسال بعثاتها ومراقبيها لمتابعة سير العملية الانتخابية في بعض دول العالم. وكان ذلك يتم ضمن برنامجها في مساعدة الشعوب المُستَعمَرَة في الحصول على استقلالها.

لقد لاقت الرقابة على الانتخابات ترحيباً في كثير من دول العالم. فعلى سبيل المثال فإن مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوربي أصدر إعلاناً في عام ١٩٩٠ يطالب الدول الأعضاء في المنظمة بقبول المشاركة في الرقابة الدولية على الانتخابات. وهو ما أكدته منظمة الأمم المتحدة في تأييدها لمراقبة الانتخابات بما في ذلك اشتراك المنظمات غير الحكومية كالمعهد الأمريكي لحقوق الإنسان ومركز كارتر وغيرها. ولعل أبرز العوامل التي ساهمت في ازدياد دور الرقابة الدولية على الانتخابات تتلخص بما يلي(٥):

١. التغيرات التي حصلت في النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة والتي أعطت الفرصة للكثير من المنظمات الغير حكومية أن تتحرك لدعم العمليات الديمقراطية في العديد من دول العالم.

٢. ظهور الموجة العالمية للتحول الديمقراطي والتي بدأ ظهورها منذُ السبعينيات واستمرت إلى الوقت الحاضر.

٣. تزايد دعم القوى الكبرى للتحولات الديمقراطية ولأسباب ذاتية متنوعة.

٤. تزايد قوى المعارضة داخل الدول وكذلك ظهور قوى المجتمع المدني والتي ازدادت مطالباتها بوجود رقابة دولية.

٥. التبادل في الفكر السياسي ما بين الدول لاسيما بعد اتساع نطاق العولمة مما أثر على أنظمة الحكم أو الشعوب لتتجه نحو الديمقراطية

رقابة منظمة الأمم المتحدة على الانتخابات الوطنية:

يتمثل هذا النوع من الرقابة بما تقوم به منظمة الأمم المتحدة من مشاركة وإشراف على العملية الانتخابية. ومشاركة الأمم المتحدة أو رقابتها على أي انتخابات تبدأ بتقديم طلب رسمي تتقدم به حكومة الدولة التي ستحصل فيها العملية الانتخابية. حيث وبناءً على ذلك الطلب، يتم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى ذلك البلد. وتتم عملية التشاور ما بين البعثة والحكومة والأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات ذات الصلة. والتقرير الذي تصدره البعثة يعتبر أساساً لمشاركة الأمم المتحدة[٦].

ولقد شاركت منظمة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الانتخابية بعد تأسيسها في عام ١٩٤٥. وقد عملت على تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال ممارسة أفراد الشعب لحقوقهم السياسية. وغالباً ما يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال الانتخابات مرتبطاً بعمليات حفظ السلام كما في كمبوديا والسلفادور وموزنبيق وكذلك في أفغانستان والعراق.

إن التدخل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الكثير من الدول من أجل مراقبة الانتخابات والإشراف عليها والتأكد من صحتها، يعتبر أحد أهم جوانب تفعيل دور الأمم المتحدة. فتوجه منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال يعتبر خطوة نحو الطريق الصحيح في تأكيد الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، والتي أبرزها مبدأ المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين من جانب، وضمان حق الناخب واحترام إرادته من جانب آخر.

وقد بدأ نشاط منظمة الأمم المتحدة في مجال الانتخابات عندما قامت المنظمة بإرسال بعثتها للإشراف على الانتخابات الكورية لعام ١٩٤٨. ومنذُ ذلك الحين استمرت المنظمة في أنشطتها في هذا المجال. وقد اعتبرته عنصراً أساسياً من العناصر المكونة لبرامج المنظمة في مجالات إنهاء الاستعمار وتسوية المنازعات وحقوق الإنسان[٧].

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (١٣٧/٤٦) في عام ١٩٩٢ والذي يؤكد بأنه يقع على عاتق الأمين العام أن يعمل على تأسيس مركزٍ خاصٍ لضمان تنسيق

معالجة الطلبات المقدمة بخصوص طلب المساعدة الانتخابية. وهذه الوظيفة أصبحت فيما بعد أحد مهام ووظائف وحدة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة[٨].

آلية رقابة منظمة الأمم المتحدة على الانتخابات الوطنية:

إن مشاركة الأمم المتحدة في مجال الانتخابات إنما يكون من خلال بعض برامجها والتي أبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد يكون من خلال المساعدة التي تقدمها بعض الجهات أو المراكز التابعة للمنظمة، كمركز حقوق الإنسان وإدارة الأمم المتحدة لخدمات دعم التنمية والتنظيم الإداري.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز حقوق الإنسان وإدارة الأمم المتحدة لخدمات دعم التنمية والتنظيم الإداري بتقديم المساعدة وإبداء الرأي في الكثير من المسائل الانتخابية. والتي أبرزها ما يتعلق بتنظيم عمليات تسجيل الناخبين واستخدام الحاسبة الالكترونية في ترتيب القوائم الانتخابية والتجهيز الالكتروني للبيانات واستخدام تكنولوجيا فرز الأصوات وتعزيز تنظيم إدارة الانتخابات وإنشاء المؤسسات لمعالجة الحالات المتنازع فيها، إلى غير ذلك من الأمور.

إن رقابة الأمم المتحدة على العمليات الانتخابية لا يقتصر على جانب واحد أو نوع معين، فيمكن أن تتولى الأمم المتحدة عملية تنظيم وإجراء الانتخابات، فيمكن أن تقتصر مهمة الأمم المتحدة على إرسال بعثة تحقق وتكون العملية الانتخابية تحت سيطرة وتنظيم وإدارة هيئة وطنية ويكون دور الأمم المتحدة مقصوراً على إبداء الرأي في مدى تحقق حرية الانتخابات ونزاهتها. وهو ما حصل في انتخابات نيكاراغوا (١٩٨٩)، وقد تقوم بمهمة التنظيم العملي لكل جوانب العملية الانتخابية. كما هو الحال في الانتخابات الكمبودية (١٩٩١). وقد تكون مهمة الأمم المتحدة الأشراف على الانتخابات وهذا يكون مقترناً بشهادة ممثل خاص للأمين العام لتأكيد شرعية بعض الجوانب الحيوية والمهمة في العملية

الانتخابية. وهو ما حصل في الانتخابات التي جرت في ألبانيا (١٩٩١) وما تم أيضاً في الانتخابات العراقية في عام ٢٠١٠[٩].

وقد تحتاج بعض الدول إلى تحسين قدراتها الوطنية فيما يخص الجوانب المادية والقانونية والجوانب الأخرى، كتلك الخاصة بحقوق الإنسان ؛ ولذلك تطلب تلك الدول من الأمم المتحدة أن تساهم هذه الأخيرة في تحسين القدرات الوطنية لتلك الدول. وفي هذه الحالة فإن المنظمة تستجيب لتلك الطلبات بصورة سريعة وبدون حاجة إلى دراسة تلك الطلبات من قبل إحدى هيئات صنع القرار في المنظمة.

ولذلك فإن فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية يلعب دور المنسق الانتخابي بين المراقبين والمشرفين على العملية الانتخابية من خلال العمل سويةً مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وهذا الفريق يكون مسئولاً عن فتح مكتب في الدولة التي تطلب المساعدة من أجل تنسيق وتجهيز الدعم اللوجستي لمراقبي الانتخابات. ويقوم الفريق أيضاً بتنسيق عمل مجموعة المراقبين الدوليين. إذ أن هذا الفريق يتشكل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وأما بالنسبة للتكاليف المالية التي يتحملها الفريق فإنها تُغطى عن طريق مساهمات الدول الأعضاء في المنظمة. ولذلك فإن مشاركة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانتخابية لا يقتصر على التنسيق بين عمل المراقبين والمشرفين فحسب، بل تلعب المنظمة دوراً فعالاً في تجهيز المساعدات التقنية أو الفنية. وهذه المساعدات تتضمن مهمة نشر الوعي والثقافة الانتخابية بين جمهور الناخبين وتدريب الكوادر الانتخابية وتقديم المساعدة المطلوبة لإعداد الميزانية الانتخابية بالإضافة إلى إعادة النظر في القوانين والأنظمة الانتخابية وغير ذلك من أنواع الدعم والمساعدة. ولذلك وبسبب ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة من أشكال الدعم المختلفة وبسبب حيادية واستقلالية تلك المنظمة، فإن الدول اتجهت إلى تفضيل مشاركة هذه المنظمة على غيرها من المنظمات الأخرى[١٠].

لقد قامت الأمم المتحدة بإرسال العديد من بعثات المراقبة والإشراف على الانتخابات في الكثير من الدول. وتمثلت مهمة الأمم المتحدة في تلك الدول بتنظيم الانتخابات وبإجرائها أو بالإشراف عليها والتأكد من صحتها. وقد أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات أكدت فيها على الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة للبلد واعتبرته ((عاملاً جوهرياً لتمتع الجميع فعلياً بعدد من حقوق الإنسان الأخرى والحريات الأساسية، بما في ذلك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)). كقرارها المرقم (٥ / ١٨٥) في عام ١٩٩٥ الخاص بتقوية دور الأمم المتحدة في تقرير فاعلية مبدأ الانتخابات الدورية والنزيهة وفي تعزيز الديمقراطية. وقرارها رقم (٥٢ / ١١٨) لسنة ١٩٩٧ الذي أكد على ضرورة احترم مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية(١١).

لقد قام مركز حقوق الإنسان بتقديم العديد من المساعدات الانتخابية للكثير من الدول مثل رومانيا(١٩٩٠ – ١٩٩٢)، واريتريا (١٩٩٢)، وكمبوديا(١٩٩٢) وانغولا (١٩٩٢) وجنوب أفريقيا (١٩٩٣) وغيرها من الدول الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فقد قام المركز بإعداد برامج توجيهية تحتوي على مجموعة من المبادئ لتحليل القوانين والإجراءات الانتخابية. وقد قدمت الأمم المتحدة – أيضاً – في عام (١٩٩٤) المساعدة لدولة (موزمبيق) لتقوية مؤسساتها الديمقراطية وتعزيز وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وبمساعدة المنظمات الدولية الأخرى والمجتمع الدولي وذلك عن طريق تقديم المساعدات المالية والتقنية لها مما جعلها تنجح في إجراء انتخاباتها بشكل مثالي(١٢).

ففي جنوب أفريقيا مثلاً، توجهت بعثة الأمم المتحدة *"United Nations Mission"* للرقابة على الانتخابات في عام ١٩٩٣ بعدما تخلى النظام العنصري عن وجوده فيها، هي الانتخابات التي كان يحاول النظام العنصري تزويرها، لكنها أسفرت عن نجاح الرئيس نيلسون مانديلا (*Nelson Mandela*) وتشكيل النظام الديمقراطي الجديد الذي استوعب الثقافات والأعراق المتعددة.

ومن المشاركات الانتخابية المهمة للأمم المتحدة هو ما قامت به هذه الأخيرة ومن خلال الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية في الأحداث الانتخابية في العراق خلال عام (٢٠٠٥). إذ قدم فريق المساعدة الانتخابية الدولي بالتعاون مع الإتحاد الأوربي وبعض الجهات الأخرى المساعدة التقنية من خلال الخبراء العاملين في تلك الجهات، مما ساهم في بناء وتقوية المؤسسات الانتخابية العراقية

وقد تم تشكيل البعثة الدولية للانتخابات العراقية في كانون الأول عام ٢٠٠٤ من قبل الحكومة العراقية وبدعم من الأمم المتحدة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق التي تم تشكيلها في ٢٠٠٤/٥/٣١ من أجل تقييم مجرى العملية الانتخابية في العراق. وقد تشكلت هذه البعثة من كيانات انتخابية إدارية في عدد من الدول، ومهمة هذه البعثة هو تقديم المشورة والمساعدة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وقد توصل خبراء البعثة إلى أن انتخابات العراق في كانون الأول عام ٢٠٠٥ كانت متوافقة مع المعايير الدولية للانتخابات سواء على صعيد الإطار القانوني أو على مستوى تخطيطها أو إجراءاتها أو شؤونها اللوجستية وإنها جاءت معبرة عن إرادة الناخبين(١٣).

ولقد لعبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دوراً هاماً لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الجوانب اللوجستية وغرف العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية. وفوق ذلك كله قدمت البعثة الدعم المعنوي اللازم لإنجاح العملية الانتخابية. حتى أن المفوضية قد أعلنت بأنها تحتاج لمثل تلك المساعدات لخمس أو عشر سنوات قادمة.

وقد قدم فريق البعثة الدولية للانتخابات العراقية ثلاثة تقارير، تضمن التقرير الأول والذي صدر في عمان في ٢٠٠٥ /١/٣٠ تحت عنوان (تقييم انتخابات الجمعية الوطنية) تأكيد البعثة على أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق قد أعدت وقادت انتخابات مستوفية للمعايير المطلوبة فيما يخص قانون الانتخاب والتخطيط والاستعدادات. وقد عالج هذا التقرير أحدى عشرة ناحية هي : الإطار القانوني، تسجيل الناخبين،

الاستعدادات الانتخابية، إعلام الناخبين وتثقيفهم، المساواة في حق الوصول إلى وسائل الإعلام، التسجيل والانتخابات خارج العراق، إجراءات الشكاوى ما قبل الاقتراع، المصادقة على الأحزاب السياسية والائتلافات والمرشحين، الاقتراع، فرز الأصوات وتجميع النتائج، وشكاوى ما بعد الانتخابات. وأما التقرير الثاني الذي صدر في ١٥/١٠/ ٢٠٠٥ فكان يتعلق بتقييم الاستفتاء الدستوري العراقي. والتقرير الثالث والذي صدر بتأريخ ١٥/١/٢٠٠٥ فإنه جاء تحت عنوان (التقييم الأولي عن انتخابات مجلس النواب العراقي، وقد عالج هذا التقرير ستة مجالات هي الإطار القانوني والتحضيرات الانتخابية وتثقيف وإعلام الناخب والإجراءات المتعلقة بشكاوى ما قبل الانتخابات وتسجيل الناخبين، بالإضافة إلى اعتماد الكيانات السياسية.

وأياً كان نوع المشاركة أو المساعدة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية، فلابد من توافر مجموعة من الشروط لكي تستطيع المنظمة أن تقوم بذلك الدور. وهذه الشروط هي[١٤].

١. تقديم طلب رسمي من الدولة المعنية بالانتخابات إلى الأمم المتحدة.
٢. وجود الوقت الكافي لكي تستطيع المنظمة أن تحقق دورها في الاشتراك في العملية الانتخابية.
٣. وجود الدعم الشعبي العام لتلك المشاركة.
٤. صدور قرار من أحدى هيئات الأمم المتحدة (كمجلس الأمن أو الجمعية العامة).

ولذلك ولكي تستطيع المنظمة الدولية من تحقيق وإنجاز دورها الرقابي في أي عملية انتخابية لابد أن تتحقق الشروط المذكورة أعلاه. فإذا ما تحققت تلك الشروط فإن المنظمة الدولية تكون قادرة على تفعيل دورها في مجال الانتخابات. وأن الدور الذي تقوم به المنظمة لا يقتصر على الرقابة والإشراف بل قد يكون مشتملاً على جوانب أخرى كتقديم المساعدات التقنية أو الدعم اللوجستي، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية وبناء قدرات المشرفين على الانتخابات وإقامة الدورات والندوات ودعم منظمات المجتمع المدني، وغير ذلك[١٥].

الاستنتاجات :

١- أن يتمتع الناخب بالحقوق والحريات السياسة وحقه في التعبير والمشاركة في الانتخابات

٢- ان تساهم الرقابة الدولية على الانتخابات وبشكل كبير وواضح في الحفاظ على حرية الانتخابات ونزاهتها، وتساعد بنفس الوقت على الاعتراف الدولي بالعمليات الانتخابية ومن ثَمَّ بأنظمة الحكم التي تفرزها تلك الانتخابات.

٣- على الرغم من الدور الذي تلعبه الرقابة الدولية على العملية الانتخابية في معظم دول العالم، إلا إن اغلب النصوص الدولية قد أغفلت هذا الجانب.

٤- إن الرقابة الدولية على العمليات الانتخابية قد تكون رقابة عالمية، تتمثل بالدور الذي تلعبه بعثات الأمم المتحدة من خلال إشرافها على العمليات الانتخابية. وقد تكون الرقابة على المستوى الاقليمي، وهذه تتمثل ببعض المنظمات الإقليمية، كمنظمة الأمن والتعاون الأوربية، فضلاً عن بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى.

٥-إن وجود الرقابة أياً كان نوعها، لا يشكل في أي حال من الأحوال تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول. وهو لا يمس بسيادة الدولة الداخلية أو الخارجية.

التوصيات:

١-نقترح تشكيل منظمة دولية دائمة لمراقبة الانتخابات في مختلف دول العالم، وأن تكون هذه اللجنة تابعة لمنظمة الامم المتحدة، على أن تتألف من مجموعة من الدول وعدد من أعضاء المنظمات الدولية المهتمة بهذا الشأن.

٢-على الدول أن لا تشكك بدور الرقابة الدولية، وكذلك البعثات التي ترسلها المنظمات الدولية.

٣- يجب أن تتكفل الدول بتقديم المساعدة لأفراد بعثات المراقبة الدولية، وتوفير الظروف الملائمة لعمل تلك البعثات.

٤-على أفراد المراقبة الدولية التقيد بكافة التعليمات والتوجيهات الصادرة إليهم من مراجعهم.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

١- مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون الأوربي *OECD – ODIHR*، المعايير والالتزامات الدولية حول إجراء الانتخابات الديمقراطية، ترجمة شيركو جودت، ط١، المعهد الكوردي للانتخابات، ١٩٩٩، ص١٠.

٢- عمر فخري الحديثي، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية، مجلة جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (١٩٠)، ٢٠١١، ص١٢٠.

٣- خديجة عرفة محمد، الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في كتاب: (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية)، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص١٧١.

٤-عبد السلام نوير، موجز الرقابة الدولية على الانتخابات والتحول الديمقراطي في أفريقيا " نيجيريا نموذجاً "، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧، ص٢.

٥- حمدي عبد الرحمن، التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي خلال التسعينات، منشورات جامعة آل البيت، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص٢٥٦.

٦- مورتمر سيلرز، النظام العالمي الجديد، ترجمة صادق إبراهيم عودة، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص٢٧٩.

٧- عبد السلام نوير، مصدر سابق، ص٣.

٨- خديجة عرفة محمد، مصدر سابق، ص٣٧٣.

٩- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، ثلاث عمليات انتخابية تاريخية في عام واحد، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٢.

١٠- خديجة عرفة محمد، مصدر سابق، ص٣٧٣.

١١- عبد السلام نوير، مصدر سابق، ص٣.

١٢- أحمد أبو الوفا، نظام الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لحماية حقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد (٥٤)،الجمعية المصرية للقانون الدولي، لسنة ١٩٩٨، ص٣٣.

١٣- عمر فخري عبد الرزاق الحديثي، مصدر سابق، ص١٢١.

١٤- حنان محمد القيسي، الرقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية والقضاء " دراسة في أسباب الاختيار وفاعلية النتائج "، بحث مقدم في وقائع المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من ٢ – ٣ نيسان ٢٠١١، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد، ٢٠١٢، ص١١٨.

١٥- خديجة عرفه محمد، مصدر سابق، ص٣٧٣.

National Elections and the Role of International Censorship in Iraq

Professor Dr. Jinan Sadiq AbdulRazaq
Al Mustansiriya Center for Arabic and International Studies
Assistant Prof. Dr. Samira Hassan Atya
Al Mustansiriya Center for Arabic and International Studies

Abstract

In light of difficult and complex conditions experienced by the liberated areas which suffered from the grip of the ISIS. As these areas were being busy in rearranging their posts and daily affairs initiating causes and justifications to make them aware of participating in the elections.

Therefore, the research objectives are concentrated in the following:

The definition of elections and their national role in Iraq, knowing the concept of international censorship of national elections, locating the establishment of such censorship on national elections, clarifying the role of UN censorship on national elections, and highlighting the mechanism of UN censorship of these elections.

The most important conclusions conducted by this research are the following:

1- The voter should enjoy political rights and freedoms to express and participate in elections.

2. The international censorship of elections should contribute significantly and clearly to preserving the freedom and integrity of the elections, while at the same time assisting in the international recognition of electoral processes and thus the systems of governance emanating from those elections.

3. Despite the role played by international censorship of the electoral process in most countries of the world, most international texts have ignored this aspect.

4. *International censorship on electoral processes may be global oversight, represented by the role played by United Nations missions through their control over the electoral processes. Regional control may be represented by some regional organizations, such as the Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE), as well as some other non-governmental organizations.*

5- The existence of censorship of any kind, in no way interferes with the internal affairs of States. Thus, it does not affect the internal or external sovereignty of the State.

The research came out with a number of recommendations:

1. *We propose the formation of a permanent international organization to monitor the elections in various countries of the world. This committee shall be affiliated to the United Nations, composed of a group of States and a number of members of international organizations concerned in this regard.*
2. *States should not question the role of international censorship, as well as missions sent by such international organizations.*
3. *States shall assist personnel of international observer missions and provide appropriate conditions for the operation of such missions.*
4. *International observers shall comply with all instructions and instructions issued to them by their auditors.*